



الملك محمد السادس

برئاسة النيابة العامة

بتاريخ 02 يناير 2018

دورية رقم: 3 س / ر ن ع

إلى

السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف
السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف التجارية
السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية
السادة وكلاء الملك لدى المحاكم التجارية

الموضوع: حول احترام التسلسل الإداري.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

فقد لاحظت هذه الرئاسة أن بعض المسؤولين القضائيين على النيابة العامة يغادرون أماكن عملهم لحضور اجتماعات أو لقاءات أو المشاركة في لجان أو ندوات مختلفة بدعوات من جهات أخرى ولأسباب متعددة دون إشعار رئاسة النيابة العامة بذلك، وهو ما يؤثر على سير العمل جراء تغييبهم عن مكاتبهم من جهة، ويمس بالانضباط التسلسلي لهيكل النيابة العامة من جهة أخرى.

كما بلغني أن بعض النيابة العامة تتلقى طلبات في شكل تعليمات من جهات أخرى غير رئاسة النيابة العامة خلافاً للقانون وتعمل على تلبيتها.

لأجله، فيني أطلب منكم:

أولاً: عدم مغادرة مقر عملكم إلا في الحالات التي تكون الدعوات الموجهة إليكم تحمل تأشيرة هذه الرئاسة، والتي يتعين عليكم إشعارها كذلك بكل الدعوات الأخرى الموجهة إليكم وإلى باقي أعضاء النيابة العامة من أجل الحصول على إذن لتلبيتها مراعاة للالتزاماتكم المهنية؛

ثانياً: رفض أي تعليمات تصدر إليكم من جهات أخرى غير رئاسة النيابة العامة سواء كانت كتابية أو شفوية ولو تعلق الأمر بطلب معلومات حول ملفات قضائية أو قضايا راجعة بالنيابات العامة أو بالمحاكم، من طرف جهات غير مختصة أو غير معنية بتلك الملفات، وإبلاغي بها فوراً؛

ثالثاً: توجيه أجوبتكم للجهات المركزية التي ترأسونها تحت إشراف رئاسة النيابة العامة.

ونظراً لأهمية هذه التعليمات في تجسيد استقلال السلطة القضائية الذي أنتم مؤتمنون عليه ولاسيما فيما يرجع لكيفية سير النيابة العامة وعلاقتها برئاستها، فإني أطلب منكم الحرص على تنفيذها بدقة وإشعاري بجميع ما يعترض تطبيقها من صعوبات.

والسلام.